شق مسارات للتنمية المستدامة

تشجيع النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة

أعمالنا

- دعم الأجهزة العالمية لتقرير السياسات
- التعاون الدولي من أجل التنمية
- التعاون الإقليمي من أجل التنمية
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

فريقنا

- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مكتب التنسيق الإنمائي
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- اللجان الإقليمية
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مكتب شؤون الفضاء الخارجي

المشاركون يتجمعون في افتتاح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حيث سيكون موضوع "الشباب يقودون من أجل المستقبل" موضوع يوم العمل الافتتاحي.

(نيويورك: أيلول/سبتمبر 2024) © مكتبة صور الأمم المتحدة/لوي فيليبي

أيام تقييم أهداف التنمية المستدامة

+ 8 400
من المقالات الإعلامية

236
من المناسبات الجانبية

+ 90
من كبار المسؤولين الحكوميين
اجتمعوا

36
من البلدان أبلغت عن إحراز تقدم

السياق

بعد أن لم يتبقّ سوى خمس سنوات على حلول عام 2030، يتسم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ببطء شديد وتعترضه عوائق من جراء استمرار أوجه عدم المساواة وتزايد المديونية واحتدام التوترات التجارية والنزاعات وتفاقم مظاهر اختلال المناخ. ولم يتحقق بعد الوعد بألا يترك أحد خلف الركب. وما زالت المساواة بين الجنسين بعيدة المنال في جميع المجالات، وهذا يشمل الحقوق الاقتصادية، والمشاركة في التكنولوجيات الجديدة والوصول إليها، والتمثيل السياسي.

نائبة الأمين العام أمينة محمد تلتقي بصيادين من رابطة صيادي الأسماك في أنتيغوا وباربودا، خلال المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

(كودرينغتون؛ أيار/مايو 2024) © مكتبة صور الأمم المتحدة/ألبان ميندس دي ليون

”في المشهد المتعدد الأطراف المليء بالتحديات في الوقت الحاضر، تكثف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهودها لدعم الدول الأعضاء في النهوض بأهداف التنمية المستدامة.“

لي جونهوا،
وكيل الأمين العام
للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أهدافنا

على الرغم من السياق العالمي المليء بالتحديات، ما زالت المنظمة تعمل بعزم وطيد، بتعاون مع شركائها في مساندة الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، وبالاستفادة من الزخم المتجدد الذي ولّده ميثاق المستقبل، على تعزيز الدعم على المستوى القطري بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

مشاركون محتشدون في مكان انعقاد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(باكو: تشرين الثاني/نوفمبر 2024)
© أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ/كمران غولييف

إنجازاتنا

تنفيذ خطة عام 2030

شارك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، الذي انعقد بدعوة منا، أكثر من 90 مسؤولا رفيع المستوى لأجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وعرض حلول مبتكرة لتسريع وتيرته.

وعلى الرغم من تسجيل عدة انتكاسات، تكشف أحدث البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن بعض العلامات الدالة على إحراز تقدم. فقد بات لأول مرة ما يزيد بقليل على نصف سكان العالم (52,4 في المائة) مشمولين في عام 2023 باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، وهذا ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 42,8 في المائة المسجلة في عام 2015. وارتفعت النسبة المئوية للشباب الذين أكملوا المرحلة الثانوية العليا من 53 في المائة في عام 2015 إلى 60 في المائة في عام 2024. وتشهد مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة تحسنا وتتقلص الفجوات الفاصلة بين الجنسين في مضمار التعليم. وأحرز تقدم هام في مؤشرات صحية مختلفة تشمل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وعدد المصابين بالأمراض المعدية. وحدثت طفرة في مجال الابتكار في ميدان الطاقة المتجددة نتيجة تحقيق استثمارات قياسية. وارتفعت نسبة الاتصال الإلكتروني الرقمي من 40 إلى 68 في المائة على مدى العقد الماضي، وزادت نسبة الحصول على الكهرباء من 87 إلى 92 في المائة بين عامي 2015 و 2023.

وعززنا دعمنا لأعمال المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث استفادت من الدعم المئات من المبادرات التي تقودها أطراف محلية في الميدان. وأسدينا الدعم عبر التحالف المعني بتوطين خطة عام 2030 (Local 2030) لما عدده 30 من المبادرات المجتمعية ولأحد برامج بناء القدرات للمساعدة في تعبئة المعارف والاستثمار في خدمة التنمية المستدامة.

”بينما نتكيف مع الأوقات المتغيرة، يوفر رسم مسار إنمائي جديد إطارا لبناء مستقبل يتسم بالمنعة والإنصاف والاستدامة.“

ريبيكا غرينسبان،
الأمينة العامة،
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

خطة التنمية المستدامة لعام 2030: لمحة عامة عن التقدم المحرز

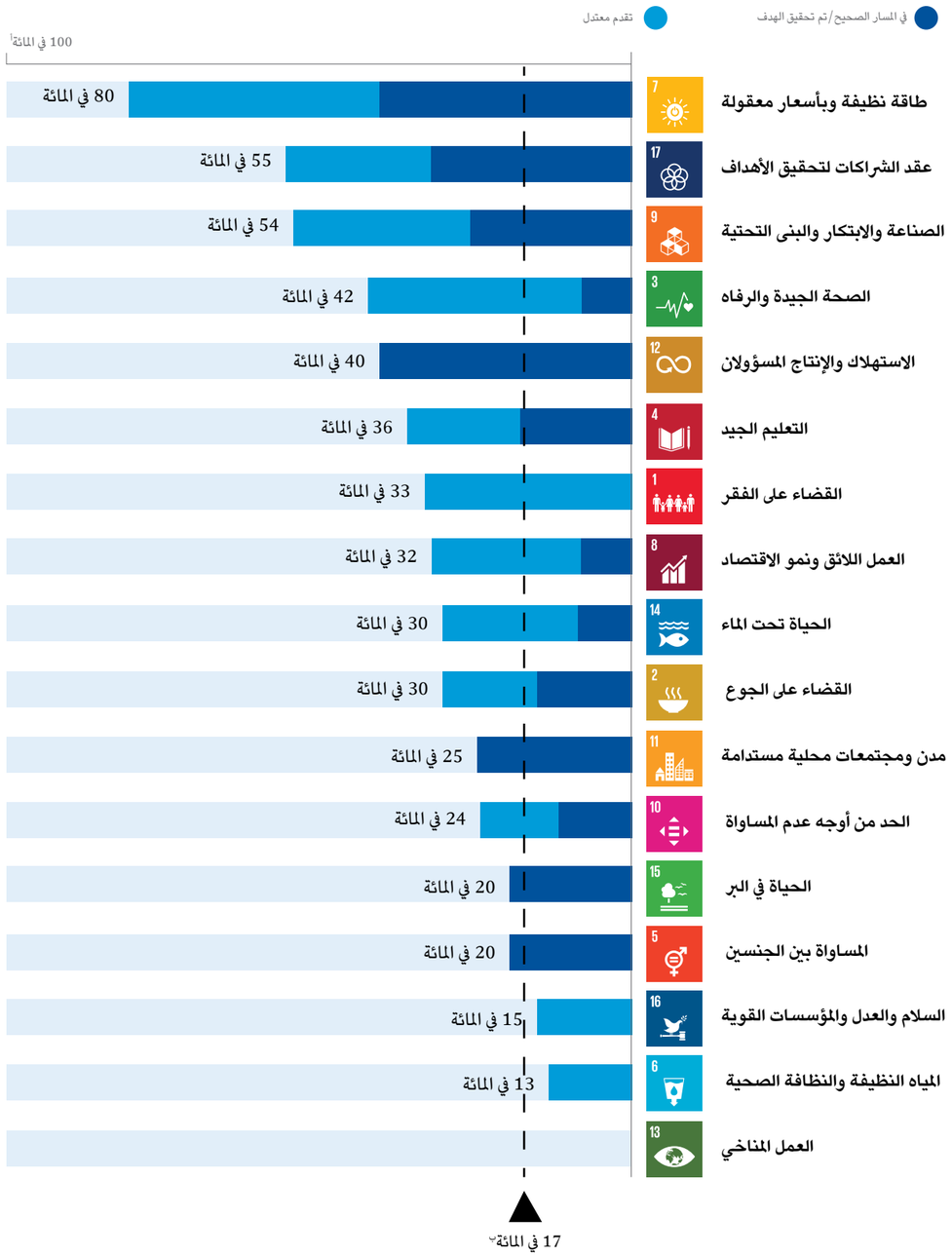

[1] تشير الأرقام المبينة إلى النسبة المئوية لغايات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة التي تم تحقيقها أو التي تسير على المسار الصحيح أو التي تحقق فيها تقدمٌ معتدل.
[2] يبدو أن 17 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة القابلة للتقييم أُحرز فيها تقدم كاف يكفل تحقيقها بحلول عام 2030.

السفيرة العالمية للشباب سارة باهاراكي تلقي كلمة أمام منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2024 عن تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات.

(نيويورك: نيسان/أبريل 2024)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/إيفان شنايدر

زيادة تمويل التنمية

من الشروط البالغة الأهمية لتنفيذ خطة عام 2030 تعزيز التحالفات والمنتديات لجعل التمويل أكثر شمولا ومرونة واستدامة. وقد دعت الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بينما استعين بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية كمنبر لتناول التحديات الاقتصادية العالمية ومسائل القدرة على تحمل الدين والتعاون في المسائل الضريبية والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

وقد حظي فريق القادة المعنيين بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، الذي شكله الأمين العام، بدعم رؤساء الدول والحكومات، وهذا ما ساعد على الارتقاء بمستوى الطموح السياسي في سبيل إصلاح الهيكل المالي ووضع خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ.

وفي إطار السعي إلى النهوض بالحوكمة الاقتصادية العالمية، اعتمدت الجمعية العامة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية التي ستكون عنصرا حاسم الأهمية في بناء نظام ضريبي عالمي أكثر شمولا وإنصافا.

واكتسبت كذلك جهود تعبئة الاستثمار زخما، ولا سيما على صعيد المسارات الرئيسية المفضية إلى التحول، أي المنظومات الغذائية والطاقة والتحول الرقمي والتعليم والوظائف والحماية الاجتماعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، التي تمثل عناصر محفزة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال المعرض التاسع للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، عرضت مشاريع بقيمة تفوق 13 بليون دولار تقوم على شراكات بين الحكومات والقطاعات المعنية.

عدم ترك أحد خلف الركب

لا نزال نولي الأولوية لدعم الفئات المهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بما يشمل توفير الدعم للنازحين والأطفال والشباب وكبار السن وأفراد الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بين التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2024 كيف يؤثر حدوث الصدمات المتزامنة تأثيرا غير متناسب على السكان المحرومين، وحث على اتخاذ إجراءات سريعة لتحقيق نمو شامل للجميع وقادر على الصمود. كذلك، فقد أبرزت دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2024 ضرورة المواظبة على تسريع وتيرة التحول الرقمي باعتبار ذلك أداة تمكين للتنمية المستدامة المنصفة.

وأُدمج برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا في الخطط الوطنية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المقبلة ودعم التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا، حيث من المقرر أن ترفع أسماء عدة بلدان من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام 2029، وهي بنغلاديش، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، وكمبوديا، ونيبال.

وباشرنا مسار عمل مخصصا في إطار خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة لدعم إنشاء مركز للامتياز. كما استفدنا من إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز العمل المستدام في مجالات المناخ والسياحة والطاقة والتمويل.

وفي الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي المعقود في القاهرة، اعتمد أصحاب المصلحة نداء من أجل العمل للتصدي لأزمة الإسكان العالمية وتحويل المستوطنات العشوائية سعيا إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

وتضمن تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024 دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوات المستمرة القائمة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة على مستوى الأمن الغذائي والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والطاقة والتكنولوجيا.

وفي هايتي، وجهنا نداء للعمل من خلال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب الذين يعانون من العنف والفقر وسوء التغذية.

ميثاق من أجل مستقبل مستدام

يمثل ميثاق المستقبل، المعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المعقود في أيلول/سبتمبر 2024، قفزة إلى الأمام في طريق الارتقاء بالتعاون العالمي وإعطاء دفعة قوية للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولأجل مواجهة الواقع الراهن والتصدي لتحديات المستقبل، ينص الميثاق على التزامات متجددة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 ويدعو إلى تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة وإصلاح النظام المالي العالمي لخدمة مصالح البلدان النامية وتمثيلها بشكل أفضل.

”لا يمثل الرفع من قائمة أقل البلدان نموا فصلاً جديدا وفرصاً جديدة فحسب، بل يمثل أيضاً اختبارا حاسما لمدى قدرة البلد الذي يرفع اسمه من القائمة على الصمود عند التعامل مع مشهد إنمائي أكثر تعقيداً. وهذا الإنجاز شهادة قوية على تأثير الشراكة الفعالة والتعاون الفعال المتعدد الأطراف.“

رباب فاطمة،
الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

”الفضاء عامل مسرِّع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقا من القدرة على الاتصال والأمن الغذائي والإغاثة في حالات الكوارث ووصولا إلى مكافحة ارتفاع مستوى سطح البحار. والأمم المتحدة تجمع الجهات الفاعلة وتوسع نطاق الحلول.“

آرتي هولا - ماييني،
مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي

العدد السنوي للأجسام المطلقة في الفضاء

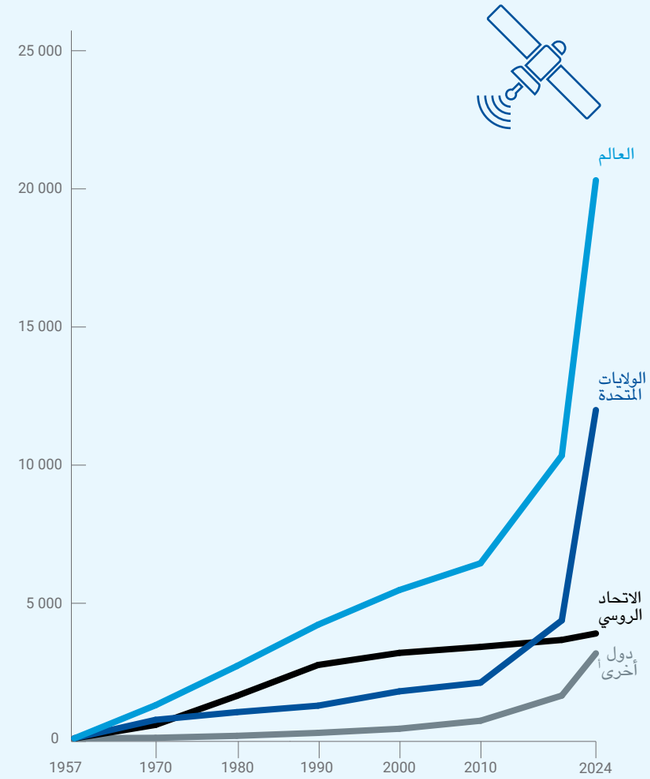

الأرقام تراكميةٌ.

[1] الصين، والمملكة المتحدة، واليابان، وفرنسا، والهند، وألمانيا، ووكالة الفضاء الأوروبية.

”نحن بحاجة إلى وضع حد لأزمات الإسكان العالمية التي تؤثر على حوالي 3 بلايين شخص. ولا يمكننا أن نسمح بأن يولد جيل آخر من الأطفال في أحياء فقيرة. فلا يمكن للناس أن يحققوا كامل إمكاناتهم بدون سقف ملائم فوق رؤوسهم.“

أناكلوديا روسباخ،
المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

العمل المناخي

تعزز العمل المناخي بفضل الزخم السياسي المتجدد في عام 2024، مع إحراز البلدان تقدما في تنفيذ اتفاق باريس. وقد دعمت المنظمة 64 بلدا في إعداد أولى تقاريرها المتعلقة بالشفافية لفترة السنتين وساعدت 170 بلدا في إعداد مساهماتها المحددة وطنيا المطلوبة في عام 2025، مع تقديم دعم محدد الأهداف في مجال التنفيذ في 30 بلدا.

وقام التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر بتيسير عمل 30 بلدا على وضع خرائط طريق للحد من الميثان بهدف خفض انبعاثات الميثان بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030. وصادقت ثمانية بلدان على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون أو أعلنت قبوله أو الموافقة عليه، بينما أحرز 70 بلدا آخر تقدما في اعتماد نظم تبريد تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة بالاستفادة من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

وقدم مرفق البيئة العالمية تمويلا في شكل منح يفوق 200 مليون دولار في عام 2024، فساعد ذلك 35 من البلدان النامية على تسريع وتيرة التنمية الخفيضة الكربون وعاد بالفائدة على أكثر من 17 مليون شخص وأدى إلى تقليص الانبعاثات بما يعادل إزالة انبعاثات 65 مليون سيارة. ومن المتوقع أن تعود مبادرات التكيف التي أعلن عنها في 50 بلدا بالفائدة على 3,5 ملايين شخص يواجهون آثارا مناخية مثل الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، وأن تمكن من استصلاح 241 000 هكتار من الأراضي.

وأعلنت رئاسة الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مبادرة باكو للحوار من أجل التمويل والاستثمار والتجارة لدعم البلدان النامية في تعزيز المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات. ويورد تقرير مدن العالم لعام 2024 استراتيجيات موجهة للحكومات المحلية والإقليمية يراد بها إدراج العمل المناخي في السياسات والميزانيات المتعلقة بالتنمية الحضرية.

وعززت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور العلم في رسم السياسات البيئية، حيث اعتمدت 15 قرارا في عام 2024 لتعزيز العمل المتعدد الأطراف في مجالات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

المفاوضات بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية تحرز تقدما

دعمت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، المفاوضات الرامية إلى إبرام صك ملزم قانونا لوضع حد للتلوث بالمواد البلاستيكية. واجتمع أكثر من 300 3 مندوب من أكثر من 170 بلدا، في إطار محادثات أجريت في جمهورية كوريا خلال الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، فاتفقوا على نص من إعداد الرئيس سيشكل نقطة انطلاق المفاوضات مجددا في عام 2025.

”درجات الحرارة في ارتفاع. والنظم الإيكولوجية آخذة في الاختفاء. والتلوث يظل خطرا مميتا. ويجب على العالم أن يتكاتف لبناء كوكب أكثر عدلاً واستدامة.“

إنغر أندرسن،
المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

”تتسارع وتيرة الانتقال إلى الطاقة النظيفة في جميع أنحاء العالم. ويفيد الاستثمار في العمل المناخي الناس والاقتصادات. فهو يوفر فرص عمل جيدة، ونتائج صحية أفضل، وفرص أعمال تجارية ويدفع بالفعل بالنمو الاقتصادي في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.“

سيلوين هارت،
الأمين العام المساعد والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالعمل المناخي والانتقال العادل

المشاركون يحضرون مناسبة جانبية رفيعة المستوى لإطلاق مؤتمر "بيجين+30" عُقدت خلال دورة الجمعية العامة التاسعة والسبعين.

(نيويورك؛ أيلول/سبتمبر 2024)
© هيئة الأمم المتحدة للمرأة/راديكا تشالاساني

المساواة بين الجنسين

تظل المساواة بين الجنسين في عام 2025، بعد مرور ثلاثين عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم وأكثر الفرص قدرة على إحداث التحول في الوقت نفسه. وعلى الرغم من استمرار العوائق، شهد عام 2024 تقدما جذريا بفضل دور القيادة المحلية، وتحسن الأطر السياساتية، وإقامة شراكات عالمية جديدة.

واستطاع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني تعبئة أكثر من 250 مليون دولار، وقدم الدعم لأكثر من 400 1 منظمة شعبية في سياقات تتسم بالهشاشة منذ عام 2016. واعتُمدت ثماني خطط عمل وطنية جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2024، فبلغ مجموعها 112 خطة عمل.

ودعمنا السياسات والممارسات وتقديم الخدمات في مجال الرعاية في 50 بلدا وست مناطق. وعملنا على تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الجنساني من خلال اتفاقية الاتحاد الأفريقي الجديدة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

وأدى استثمارنا في النظم الإحصائية الوطنية إلى توسيع نطاق استخدام البيانات الجنسانية في أكثر من 76 بلدا، مما أحدث أثرا في أكثر من 38 من السياسات والبرامج. وأعلن عن انطلاق خطة العمل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار عمل سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 بعد مشاورات مع 70 دولة عضوا وأكثر من 500 من أصحاب المصلحة.

وحيث إن النساء شغلن أقل من 27 في المائة من المقاعد في البرلمانات على الصعيد العالمي في عام 2023، أشار تقرير لمحة جنسانية لعام 2024 إلى أن تكافؤ الجنسين في البرلمانات قد لا يتحقق حتى عام 2063. وسوف يستغرق القضاء على الفقر المدقع في صفوف النساء 137 سنة أخرى بوتيرة التقدم الحالية. وعلى الرغم من هذه التحديات، قدمنا المساعدة لأكثر من 500 3 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء و 000 1 من الشركاء لتعزيز قدراتهم القيادية وقدرتهم على تشكيل تشريعات وسياسات مراعية للمنظور الجنساني، مما يعكس التزامنا بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على الصعيد العالمي.

العمل على نطاق المنظومة من أجل المساواة بين الجنسين

تستهدف خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي أعلن عنها الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في عام 2024، تسريع وتيرة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة. ويراد بركائزها الخمس الدفع قدما بالتغيير المحدث للتحول نحو المساواة بين الجنسين على مستوى المنظمة ككل. وفي غضون السنة الأولى لبدء تنفيذ الاستراتيجية، أنشأت 75 في المائة من كيانات الأمم المتحدة آليات توجيهية على مستوى رفيع، وكفلت 86 في المائة منها مشاركة المنظمات الممثلة للنساء والفتيات في التفاعلات الاستراتيجية الجارية خلال اجتماعات الأمم المتحدة، كما هو مبين في التقرير المرحلي الصادر في عام 2025 وتصنيف الممارسات الواعدة المرفق به. ووجه الأمين العام، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة لعام 2025، النداء الصارخ للمساواة بين الجنسين، مؤكدا من جديد التزامنا الجماعي بالمساواة بين الجنسين في ظل التحديات والتيارات المناهضة المتزايدة من خلال أربع أولويات عاجلة: مؤازرة القيادة؛ ومواجهة النكوص؛ وتفكيك أوجه عدم المساواة؛ وحماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

”إن مناصرة حقوق جميع النساء والفتيات ومساواتهن وتمكينهن أمر أساسي لإيجاد عالم أكثر عدلاً واستقراراً وسلاماً. فدعونا نحول التزاماتنا إلى أفعال ونجعل ذلك العالم حقيقة واقعة.“

سيما بحوث،
المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

مبادرة تسليط الضوء

384 مليون
شخص تم الوصول إليهم من خلال حملات منع العنف ضد النساء والفتيات

195 مليون دولار
تم تسليمها إلى منظمات المجتمع المدني من خلال المبادرة

5 000
من المنظمات الشعبية والمحلية **المعنية بحقوق المرأة** أفادت بأنها تتمتع بقدر أكبر من التأثير وتقوم بدور أكبر

50
بلدا قامت بتعزيز خطط العمل الوطنية للقضاء على العنف ضد **النساء والفتيات**

الدعم الإقليمي

عقدت اللجان الإقليمية الخمس منتديات سنوية بشأن التنمية المستدامة كانت بمثابة منابر حكومية دولية ومتعددة أصحاب المصلحة لإجراء مناقشات بشأن السياسات وعمليات تقييم إقليمية للتقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030. وقد تفاعلت هذه المنتديات مع الآلاف من المشاركين لبلورة نظرات متعمقة إقليمية موجهة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتيسير التعلم من الأقران من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتشكيل وجهات النظر الإقليمية بشأن ميثاق المستقبل. وقامت اللجان الإقليمية أيضا بمتابعة واستعراض على المستوى الإقليمي لبرامج العمل العالمية لأجل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعمت أيضا بجهودها تنفيذ ما مجموعه 38 من المشاريع المركزة على مجالات مثل التحول الرقمي وبناء القدرات والقدرة على تحمل تغير المناخ.

وأدت المنابر التعاونية الإقليمية دورا أساسيا في الربط بين الولايات المسندة على الصعيد العالمي والعمل على المستوى القطري، بتقديم دعم سياساتي وتقني متكامل في الوقت المناسب للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشملت هذه الجهود تعبئة القدرات والموارد من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لتقديم الدعم التكميلي الاستراتيجي العابر للحدود للأفرقة القطرية في منطقة وسط الساحل، وأسفرت عن الشروع في تنفيذ عشرة برامج في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بالاشتراك مع السلطات الانتقالية فيها.

”لتعود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مسار النمو المستدام وتتغلب على مآزقها الإنمائية، يجب عليها تنفيذ سياسات إنمائية منتجة مع بذل جهود قطاعية على النحو الذي اقترحته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سبيل الدفع بالتحولات الحيوية في المنطقة وتسريع الإنجازات على صعيد أهداف التنمية المستدامة.“

خوسيه مانويل سالازار - زيريناكس،
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

”يتعين علينا تعزيز التعاون الإقليمي لدعم الإجراءات الرامية إلى مواجهة التحديات الإقليمية والعابرة للحدود والمشتركة وكذلك لإعادة تأكيد التزامنا بالنهوض بالتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.“

أرميدا علي شهبانه،
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

”لمساعدة البلدان على مواجهة الضغوط المتزايدة، نعمل على زيادة استثماراتنا في الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والاستشراف، وتحليلات البيانات والنمذجة، ونظم الإنذار المبكر في مختلف مجالات عملنا.“

رولا دشتي،
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

”إن نجاح أهداف التنمية المستدامة يعتمد على قدرتنا على إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا الكاملة. فالحصول على الموارد القابلة للتنبؤ يمكنه أن يحقق الازدهار الموعود به في خطة عام 2030 وخطة عام 2063.“

كلافر غاتيتي،
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

صيادان في كابو فيردي يلقيان شباكهما في إطار مبادرة للأمم المتحدة لتعزيز الاقتصاد الأزرق، تهدف إلى استخدام المحيط كأداة لانتشال الناس من الفقر مع ضمان الاستدامة البيئية.

(رينكاو؛ كانون الأول/ديسمبر 2024) © مكتبة صور الأمم المتحدة/مارك غارتن

”تبرز عشر سنوات من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إمكانية التركيز على المجالات المترابطة الرئيسية لتسريع خطى التقدم، من قبيل الانتقال الطاقي والقدرة على الاتصال والبعد المحلي.“

تاتيانا مولسيان،
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا

الأمين العام يجري حواراً مع المنسقين المقيمين في مقر الأمم المتحدة.

(نيويورك: تشرين الأول/أكتوبر 2024)
© مكتبة صور الأمم المتحدة/إسكندر ديبيبي

نظام المنسقين المقيمين

عمل نظام المنسقين المقيمين في عام 2024 في أكثر من 160 بلدا وإقليما، حيث نسق الدعم على المستوى القطري وأشرف عليه. وتشير دراسات استقصائية مستقلة أجريت بشأن تأثير هذا النظام وأدائه إلى أن هذه الجهود المبذولة على نطاق المنظومة قد أسفرت عن تقدم هام، حيث وافقت 89 في المائة من الحكومات المضيفة على أن تسدي المنظمة المشورة السياساتية بطريقة متكاملة، مقابل 88 في المائة في العام السابق.

وقاد المنسقون المقيمون أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تدعم الحكومات الوطنية في سعيها إلى وضع السياسات والأطر التنظيمية الشاملة لعدة قطاعات. وتحدد هذه السياسات فرص الاستثمار من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، وتنص على مقتضيات تروم جمع أصحاب مصلحة من مشارب مختلفة لتنفيذ حلول تمويلية مصممة خصيصا لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شمل عملهم أيضا بناء قدرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني.

تحت المجهر: نظام المنسقين المقيمين

واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحت قيادة معززة من المنسقين المقيمين، النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى القُطري. فالواضح أن الجهود المبذولة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين من حيث دوره القيادي وحياده وخضوعه للمساءلة وفعاليته تؤتي أكلها.

المنسقون المقيمون من النساء

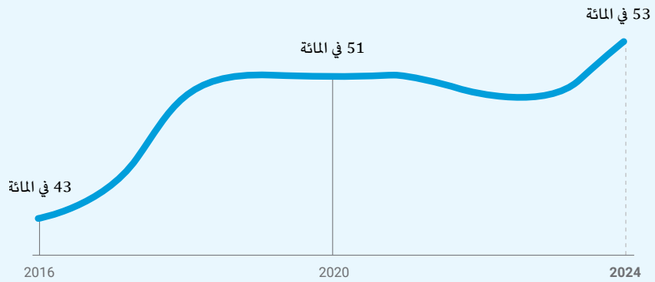

المنسقون المقيمون من البلدان المستفيدة من البرامج

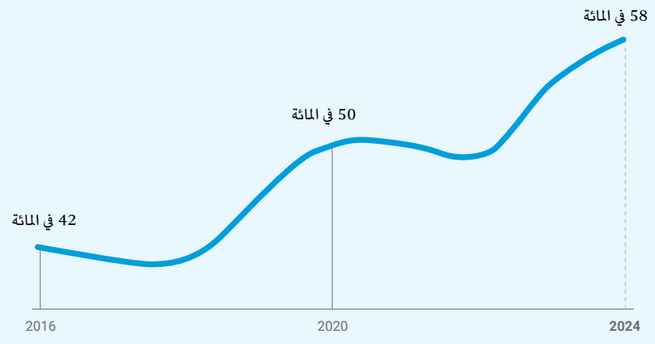

”يجمع نظام المنسقين المقيمين أفرقة الأمم المتحدة والحكومات والشركاء لتحسين حياة الناس حول العالم من خلال نتائج إنمائية ملموسة.“

أوسكار فرنانديز - تارانكو،
الأمين العام المساعد للتنسيق الإنمائي

تصورات الحكومات المضيفة عن المنسقين المقيمين

98 في المائة

قالت إن أنشطة الأمم المتحدة في البلد تتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية

93 في المائة

قالت إن المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية يقدمون الدعم للتغييرات اللازمة في السياسات الوطنية

87 في المائة

قالت إن المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية يبنون قدرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني من أجل تسريع خطى تحقيق أهداف التنمية المستدامة